اعظم الناس خيبة ان تركه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم به الرجل لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه فقال اما والله لو عنى به القيام على الناس والامرة لافصح به وافصح عنه كما افصح عن الصلوة والزكوة ولقال ايها الناس ان عليا ولي امركم من بعدي والقايم في الناس بامري فلا تعصوا امره واخرج الدارقطني عن ابي حنيفه انه لما قدم المدينة سال ابا جعفر الباقر عن ابي بكر وعمر فقال توفيا فترحم عليهما فقال له ابو حنيفه انهم يقولون عندنا بالعراق انك تتبرا منهما فقال معاذ الله كذبوا ورب الكعبه ثم ذكر لابي حنيفه تزويج علي بنته ام كلثوم بنت فاطمه من عمر وانه لو لم يكن لها اهلا ما زوجها اباها فقال له ابو حنيفة لو كتبت اليهم فقال لا يطيعوني بالكتب وتزويجه اباها ينقطع ببطلان ما زعمه الرفضة والا لكان قد تعاطى تزويج بنته من كافر على زعمهم الفاسده ومنها قولهم هذا الدعا وهو قوله صلى الله عليه وسلم اللهم وال من والاه وعاد من عاداه لا يكون الا لامام معصوم دعوى لا دليل عليها اذ يجوز الدعا بذلك لادنى المومنين فضلا عن احصائهم شرعا وعقلا فلا يستلزم كونه اماما معصوما واخرج ابو ذر الهروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر معي وانا مع عمر والحق بعدي مع عمر حيث كان ولا قيل بدلالته على خلافة عمر عقب وفاته صلى الله عليه وسلم ولا على عصمته ثم ان ارادوا بالعصمة ما ثبت للانبيا قطعا فباطل او الحفظ فهذا يجوز لدون علي من المومنين ودعواهم وجوب العصمة ثم ان ارادوا عصمة الامام مبني على

٤

تحكيمهم

تحكيمهم العقل وهو وما بني عليه باطل لامور بينها القاضي ابو بكر الباقلاني في كتابه في الامامة قال الشيخ بيان واوفى تحرير وقد اخرج الحاكم وصححه وحسنه غيره عن علي انه قال يهلك في محب مفرط يقرظني بما ليس في ومبغض مفتر يحمله شناني على ان يبهتني بما ليس في ثم قال وما امرتكم بمعصية فلا طاعة لاحد في معصية الله تعالى فعلم به انه لم يثبت لنفسه العصمة الشبهة الثانية عشر زعموا ان من النص على علي قوله صلى الله عليه وسلم له لما خرج الى تبوك واستخلفه على المدينة انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي قالوا ففيه دليل على ان جميع المنازل الثابتة لهارون من موسى سوى النبوة ثابتة لعلي من النبي صلى الله عليه وسلم والا لما صح الاستثنا ومما ثبت لهارون من موسى استحقاقه للخلافة عنه لو عاش من بعده اذ كان خليفة في حياته فلو لم يخلفه بعد مماته لو عاش بعده لكان لنقص فيه وغير جايز على الانبيا وايضا فمن جملة منازله منه انه كان شريكا له في الرسالة ومن لازم ذلك وجوب الطاعة لو بقي بعده فوجب ثبوت ذلك لعلي الا ان الشركة في الرسالة ممتنعة في حق علي فوجب ان يبقى مفترض الطاعة على الامة بعد النبي صلى الله عليه وسلم عملا بالدليل باقصى ما يمكن وجوابها ان الحديث ان كان غير صحيح كما يقوله الامدي فظاهر وان صحيحا كما يقوله ايمة الحديث والمعول في ذلك ليس الا عليهم كيف وهو الصحيح فهو من قبيل الاحاد وهم لا يرونه حجة في الامامة وعلى التنزيل فلا عموم له في المنازل بل المراد ما دل عليه ظاهر الحديث ان عليا خليفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مدة غيبته بتبوك كما كان هرون خليفة عن موسى في قومه مدة غيبته عنهم للمناجاة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)